التجربة الإسبانية والحكم الذاتي المغربي: تقييم التجربة الإسبانية

The Spanish Experience and Moroccan Autonomy: An Evaluation of the Spanish Model

أشرف كردلاس
دكتور في القانون العام والعلوم السياسية.جامعة ابن زهر- اكادير ، المغرب

الملخص

يعتبر نظام الحكم الذاتي آلية توفيقية لمطالب الاستقلال من جهة، ورهانات فرض السيادة الكاملة من جهة أخرى. وتُمثل التجربة الإسبانية إحدى أكثر التجارب تطورًا في أوروبا، إذ نجحت في إرساء توازن دقيق بين رهانات الوحدة الوطنية ومتطلبات التدبير الذاتي الواسع. وهي تجربة تقدم بعض الآليات المؤسساتية القادرة على استيعاب التنوع داخل الإطار السياسي للدولة. ورغم الفوائد التي حققها هذا النظام، فقد تعرض لتحديات عديدة، أثرت على مسار التعايش بين السلطة المركزية ومجموعات الحكم الذاتي. ونتيجة لذلك، يقدم النموذج الإسباني، بالنسبة لمشروع الحكم الذاتي المغربي، ولا سيما بعد صدور القرار الأممي 2797، مجموعة من الآليات القانونية والمؤسساتية التي من شأنها تعزيز تنفيذ نظام الحكم الذاتي المغربي وترسيخ فعاليته بما يتلاءم مع الخصوصية السوسيولوجية والثقافية للمغرب.
الكلمات المفاتيح: الحكم الذاتي، الدستور الإسباني، المجموعات المستقلة. الحكم الذاتي المغربي.

Abstract

The system of autonomy is conceived as a compromise mechanism designed to reconcile, on the one hand, claims for independence and, on the other, the imperatives of maintaining full state sovereignty. The Spanish experience constitutes one of the most advanced models in Europe, as it has succeeded in establishing a delicate equilibrium between the requirements of national unity and the demands of far-reaching self-government. This experience provides a set of institutional arrangements capable of accommodating diversity within the political framework of the state. Notwithstanding the advantages achieved by this system, it has encountered numerous challenges that have affected the dynamics of coexistence between

the central authority and the Autonomous Communities. In this respect, the Spanish model offers the Moroccan autonomy project—particularly in the aftermath of the adoption of United Nations Security Council Resolution 2797—a range of legal and institutional mechanisms that can contribute to strengthening the implementation of Morocco's autonomy system and consolidating its effectiveness in a manner consistent with the country's sociological and cultural specificities.
Key words: Autonomy System, The Spanish Constitution, Autonomous Communities, The Moroccan Autonomy.

تقديم

يعتبر الحكم الذاتي من الآليات الديمقراطية البارزة في تدبير التعايش السلمي بين مواطني الدولة الواحدة، وهو نظام يتيح للأقاليم والهيئات المحلية، المتمتعة بالحكم الذاتي، مجموعة من الحقوق السياسية والاقتصادية والثقافية ضمن الأمة الواحدة المتعددة الروافد. وهي آلية مهمة للموازنة بين استقلالية الوحدات المحلية ورهانات ومتطلبات السلطة المركزية. وتتباين نماذج الحكم الذاتي في العالم من دولة لأخرى. وتُجسد التجربة الإسبانية نظاماً متطورًا في الاعتراف بالتعددية الثقافية واللغوية والإثنية ضمن الأمة الواحدة؛ من خلال منح المناطق المحلية صلاحيات تشريعية وتنفيذية واسعة في مجالات التعليم والثقافة والتنمية الاقتصادية، بما يضمن تمكين السكان المحليين من ممارسة حكم ذاتي فعلي ضمن السيادة الإسبانية.

وبشكل عام، تُعدّ إسبانيا واحدة من أكثر الدول لامركزية في العالم. إذ تدير مجتمعاتها ذاتية الحكم أكثر من 35% من الإنفاق العمومي المُوحّد، وتتحمّل مسؤولية تقديم معظم الخدمات الاجتماعية، بما في ذلك الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية[115]. ومن ثم، يطرح النموذج الاسباني بدائل قادرة على استيعاب التنوع والتعددية داخل الإطار السياسي للدولة ذات السيادة، ويقدم حلولاً عملية للتوفيق بين متطلبات الوحدة الوطنية من جهة، وحقوق المجموعات

[115] Curto-Rodríguez, Ricardo, Rafael Marcos-Sánchez, and Daniel Ferrández. 2024. Open Government in Spain: An Introspective Analysis. Administrative Sciences p. 2.

الثقافية واللغوية المتميزة من جهة أخرى. وتزداد أهمية التجربة الإسبانية بالنظر إلى أنّها مملكة حديثة التأسيس نسبيًا (1978)، استطاعت أن توفّق بشكل فعّال بين متطلبات الديمقراطية وآليات اللامركزية. إذ تتكوّن من عدة مجموعات مستقلة Comunidades Autónomas، يصل عددها إلى 17 مجموعة تتمتع بدرجات متباينة من الحكم الذاتي.

ويُمثّل النموذج الإسباني للحكم الذاتي تجربة سياسية عريقة، مرّت بتحديات وأزمات عديدة، خاصة بين السلطة المركزية وبعض المجموعات المتمتعة بالحكم الذاتي التي حاولت الاستقلال عن الدولة، ومنعتها بعض الآليات الدستورية والمؤسساتية التي تضبط العلاقة بين هذه الوحدات وتمنع من تفكك وانفصال الوحدات الفرعية عن النسق السياسي الإسباني. ومن ثم، تُشكل هذه التجربة إطارا معيارياً للدول التي تطمح إلى بناء نظام سياسي تتمتع ضمنه الأقاليم والهيئات المحلية بالحكم الذاتي. كما هو حال النظام السياسي المغربي، الذي يسعى إلى تعزيز الحكم الذاتي في الأقاليم الصحراوية ضمن السيادة المغربية.

وقد مثّل القرار الأممي رقم 2797[116] الأخير، تحولًا نوعيًا في مواقف مجلس الأمن الدولي تجاه الصحراء المغربية، إذ عزّز من مشروعية مقترح الحكم الذاتي المغربي، وأثنى على واقعيته وقابليته للتطبيق بخلاف المرجعية الانفصالية التي تتسم بالجمود واللاواقعية. وهو قرار يعكس تحولًا في المواقف الدولية التي تتجه نحو الاعتراف المعنوي بالسيادة المغربية على أقاليمه الجنوبية، المسترجعة منذ المسيرة الخضراء سنة 1975.

[116] اعتمد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، في جلسته المنعقدة في 31 أكتوبر 2025، القرار رقم 2797، الذي اعتبر أن منح إقليم الصحراء حكمًا ذاتيًا حقيقيًا تحت السيادة المغربية قد يكون الحل الأنجع للنزاع القائم منذ قرابة خمسين عامًا. ويشجع القرار الأطراف المعنية على الدخول في مفاوضات على هذا الأساس، مؤكدًا دعمه خطة الحكم الذاتي التي اقترحها المغرب لحل القضية، وهي الخطة التي قدّمها أول مرة إلى الأمم المتحدة عام 2007. وقد جرى اعتماد القرار من الولايات المتحدة الأمريكية، وحظي بتأييد 11 دولة من أصل 15 دولة في مجلس الأمن، حيث امتنعت روسيا والصين وباكستان عن التصويت، ولم تشارك الجزائر في عملية التصويت. يعكس القرار 2797 تحولًا مهمًا في المواقف الدولية من الدعوة إلى تقرير المصير عبر الاستفتاء، إلى قبول مبادرة الحكم الذاتي التي يقترحها المغرب وتحويلها إلى قرار دولي.

ونتيجة لذلك، تستهدف هذه الورقة العلمية، إلقاء الضوء على التجربة الإسبانية، وكشف أبرز الآليات القانونية والمؤسساتية التي ساهمت في نجاح هذا النظام، الذي يعتبر من أبرز تجارب الحكم الذاتي في أوروبا. ولمقاربة هذا الموضوع، سننطلق من الإشكالية التالية:

- ✓ كيف يمكن للمغرب الاستفادة من التجربة الإسبانية في الحكم الذاتي لضمان نجاح مشروع الحكم الذاتي في الصحراء المغربية، بما يحقق التوازن بين تمكين السكان المحليين من إدارة شؤونهم المحلية والحفاظ على وحدة الدولة والسيادة الوطنية؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية، سنقوم في البداية، بإبراز مفهوم الحكم الذاتي وتجلياته في القانون الدولي والقانون الدستوري، لننتقل في المطلب الثاني إلى تقييم التجربة الإسبانية في الحكم الذاتي، وإبراز خصوصية هذه التجربة، والآليات الدستورية الناظمة للعلاقة بين المركز والوحدات المحلية، واستخلاص العبر والدروس من التحديات التي واجهت هذا النظام وأثرت على توازن العلاقة بين الهيئات المحلية المتمتعة بالحكم الذاتي، وبين السلطة المركزية.

المطلب الأول: الحكم الذاتي في اسبانيا: المبادئ القانونية وآليات التطبيق

قبل دراسة وتشخيص نظام الحكم الذاتي في إسبانيا، سنقوم في البداية، بتبيان مفهوم الحكم الذاتي، الذي يشكل كما أشرنا حلًا توفيقيًا بين مطالب الاستقلال من جهة ومطالب فرض السيادة الكاملة من جهة ثانية، وله تطبيقات مختلفة وتجارب مختلفة، تنسجم مع تعدد الخصائص السوسيولوجية والقانونية للدول.

الفقرة الأولى: مفهوم الحكم الذاتي:

استقر استخدام مصطلح الحكم الذاتي في العقود الأخيرة، للإشارة إلى الأقاليم التي تحظى بقدر من الاستقلال الذاتي مع الخضوع في عدد من الصلاحيات إلى سيادة الدولة المركزية، وخاصة على مستوى تدبير الشؤون العسكرية والسياسة الخارجية. ويستمد هذا النموذج مقوماته من القانون الدستوري للدول، وقد اعتمدته العديد من الدول كسبيل لتدبير الاختلافات العرقية أو الثقافية داخل بعض الأقاليم، عبر منحها استقلالًا لممارسة مجموعة

من الصلاحيات في إطار لامركزية سياسية تنبني على تقاسم السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، تحت إشراف السلطة المركزية، وهو بذلك يشكل حلًا توفيقيًا بين مطالب الاستقلال من جهة ومطالب فرض السيادة الكاملة من جهة ثانية، وهو وإن كان له مجموعة من المقومات والشروط المتعارف عليها عالميًا، فإن تطبيقاته ميدانيًا، غالبًا ما تتخذ أشكالًا متباينة تبعا لخصوصيات الدول ولدوافع اعتماده[117].

ويؤطر مفهوم الحكم الذاتي من الناحية القانونية **تعريفان مركزيان**، أولهما **تعريف القانون الدولي** الذ يميل إلى اعتبار الحكم الذاتي صيغة قانونية لمفهوم سياسي يتضمن منح نوع من الاستقلال الذاتي لأقاليم تتميز بقدر كبير من الخصوصية؛ فالحكم الذاتي هنا يقاس بالقدر الذي تكون فيه مصالح هذه الأقاليم وقيمها الخاصة قابلة لتمييزها عن تلك الخاصة بالقوى الاجتماعية الأخرى[118]. **وثانيهما، تعريف القانون الدستوري** الذي ينظر إلى مفهوم الحكم الذاتي كصيغة للحكم والإدارة تطبق على منطقة أو مناطق معينة تتميز بجملة من الخصائص الذاتية عن طريق الاعتراف بالشخصية المعنوية لهذا **الإقليم ومنحه** اختصاصات وسلطات متعددة لكن مع ضرورة ابقائه في إطار الوحدة القانونية والسياسية للدولة.

وقد اعتمدت العديد من الدول الحكم الذاتي كوسيلة تستمد مقوماتها من القانون الدستوري، قصد تدبير بعض الاختلافات العرقية أو الثقافية داخل بعض الأقاليم، عبر منحها استقلالا لممارسة مجموعة من الصلاحيات في إطار لا مركزية سياسية، تحت إشراف السلطة المركزية، وهو بذلك يجسد حلا توفيقيا بين مطالب الاستقلال (الانفصال) من جهة ومطالب فرض السيادة الكاملة[119].

---

[117] محمد اليوسفي، الجهوية الموسعة والحكم الذاتي بدول البحر الأبيض المتوسط، دراسة مقارنة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة محمد الأول بوجدة، 2022-2022، ص 8.

[118] روبرت بوتنام، كيف تنجح الديمقراطية، ترجمة ايناس عفت، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 1995، ص 48.

[119] صلاح بشري، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2014، ص 76.

ويشير الفقيه الإيطالي كارلو لافانيا أن الحكم الذاتي نظام خاص بالجماعة البشرية – القومية أو العرقية– التي تقطن عادة في إقليم معين. وهذا يعني أنه يحدد الجماعة التي لها حق الحكم الذاتي النسبة للأرض التي تعيش عليها. ويعتبر الحكم الذاتي الداخلي نظام قانوني وسياسي يرتكز على قواعد القانون الدستوري، وبتعبير آخر هو نظام لا مركزي، مبني على أساس الاعتراف لإقليم مميز قوميًا أو عرقيا داخل الدولة بالاستقلال في إدارة شؤونه تحت إشراف ورقابة السلطة المركزية. ولهذا فهو في نطاق القانون الداخلي أسلوب للحكم والإدارة في إطار الوحدة القانونية والسياسية للدولة. ويستمد هذا النظام مقوماته من القانون الدستوري للدول، فاعتمدته العديد من الدول كسبيل لتدبير الاختلافات العرقية أو الثقافية داخل بعض الأقاليم، عبر منحها استقلالًا لممارسة مجموعة من الصلاحيات في إطار لامركزية سياسية تنبني على تقاسم السلطات (التشريعية والقضائية والتشريعية)، تحت إشراف السلطة المركزية، وهو بذلك يجسد حلاً توفيقيًا بين مطالب الاستقلال من جهة ومطالب فرض السيادة الكاملة، وهو وإن كان له مجموعة من المقومات والشروط المتعارف عليها عالميا، فإن تطبيقاته ميدانيًا، غالبًا ما تتخذ أشكالًا متباينة تبعا لخصوصيات الدول ولدوافع اعتماده[120].

وحسب لهانوم، فالحكم الذاتي يعتبر مصطلحًا نسبيًا. فهو ليس مصطلحًا فنيًا أو مفهومًا له تعريف مقبول عمومًا في القانون الدولي، وتمثل فئات الدول الفيدرالية، والأقاليم المُدَخَّلة في النظام الدولي، والدول المرتبطة، نطاق ترتيبات الحكم الذاتي التي تم الاعتراف بها أو منحها اعتبارًا جديًا في إطار القانون الدولي .(Hannum and Lillich 1980: 858–859) وقد حدّد هانوم مجموعة أساسية من الصلاحيات، يرى أن معظمها يجب أن تمتلكها الإقليم الذي يتمتع بالحكم الذاتي الكامل.

وتشمل هذه الصلاحيات ما يلي:

[120]محمد اليوسفي، دور الحكم الذاتي في تدبير التنوع اللغوي والثقافي (إسبانيا-إيطاليا، مشروع الحكم الذاتي المغربي)، مجلة القانون الدستوري والعلوم الإدارية : العدد الأول تشرين الأول – أكتوبر (2018)، ص 198.

1. **هيئة تشريعية منتخبة محليًا** تتمتع ببعض السلطة القانونية المستقلة، والتي لا ينبغي أن تخضع لحق النقض من الدولة الرئيسية إلا إذا تجاوزت اختصاصات الهيئة التشريعية المحلية كما هو محدد في الوثيقة التأسيسية.
2. **رئيس تنفيذي منتخب محليًا** قد يتحمل مسؤولية إدارة القوانين المحلية وكذلك القوانين الوطنية.
3. **سلطة قضائية محلية مستقلة** تتحمل كامل المسؤولية في تفسير القوانين المحلية، مع وجود آليات لحل النزاعات بين الحكومات ذاتية الحكم والحكومة المركزية[121].

وقد تمت الإشارة إلى مفهوم الحكم الذاتي في الفصل الحادي عشر من ميثاق الأمم المتحدة في المادتين 73 و76، والتزام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الذين يضطلعون بإدارة أقاليم لم تنل شعوبها قسطا من الحكم الذاتي الكامل بمراعاة العمل على تنمية هذه الأقاليم، وشمل هذا الالتزام جانبين: أولهما: كفالة تقدم هذه الشعوب، وثانيهما، إنماء الحكم الذاتي[122].

وبعد هذا المرور المختصر على بعض التعاريف التي مُنحت للحكم الذاتي، سننطلق إلى تشخيص وتقييم التجربة الإسبانية، التي تطرح بدائل قادرة على استيعاب التنوع داخل الإطار السياسي للدولة، وتقدم حلولا عملية للتوفيق بين متطلبات الوحدة الوطنية من جهة، وحقوق المجموعات الثقافية واللغوية المتميزة من جهة أخرى[123].

---

[121] Samuel J. Spector*Negotiating Free Association between Western Sahara and Morocco: A Comparative Legal Analysis of Formulas for Self-Determination, *International Negotiation 16 (2011) 109–135 (115).*

[122]محمد اليوسفي، الجهوية الموسعة والحكم الذاتي بدول البحر الأبيض المتوسط، دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص 7.

[123]قطيفة القرقري، عبد الإلاه العبدي، الجهوية بإسبانيا: بين مسارها التاريخي ورهاناتها المستقبلية، مجلة الدراسات الإعلامية العدد الواحد والثلاثون، المجلد السابع، شهر ماي، 2025، ص 33.

الفقرة الثانية: تقييم التجربة الاسبانية في الحكم الذاتي

تُعد إسبانيا من الدول التي شهدت تطورًا متقدمًا في نظام الحكم الذاتي المحلي، local self-government حيث تبرز بوضوح ذلك الترابط بين مسار اللامركزية السياسية ومبدأ الديمقراطية. ويعكس هذا النموذج استجابةً مؤسسية مُحكمة لحاجات واهتمامات مختلف الفئات الاجتماعية والقوميات والمناطق، وهو ما يُجسِّد مضمون عمل الهيئات المحلية واتجاهاتها. وتزداد أهمية التجربة الإسبانية بالنظر إلى أنّها مملكة حديثة التأسيس نسبيًا (1978)، استطاعت أن توفّق بشكل فعّال بين متطلبات الديمقراطية وآليات اللامركزية. كما تُصنَّف مملكة إسبانيا ضمن الدول الموحدة اللامركزية، إذ تتكوّن من مجموعة من الجماعات ذات الحكم الذاتي[124].

ومن الجذير بالذكر، أن إسبانيا تعتبر دولة اجتماعية وديمقراطية قائمة على سيادة القانون، وذات تنظيم سياسي لامركزي[125]. إنها تمثل حلًا توافقيًا يجمع بين التقاليد المركزية التقليدية ومطالب القوميات الإقليمية. وقد وُضع هذا النموذج على المحك وتعرض للتهديد بسبب التحدي الذي أثارته القوى الانفصالية في **كتالونيا وإقليم الباسك**، حيث تم تهديد التعايش بين مجموعات الحكم الذاتي والمركز[126].

أولا: المرتكزات الدستورية لنظام الحكم الذاتي الإسباني

إن انتقال إسبانيا من تنظيم إداري مركزي إلى دولة المجموعات المستقلة لم يكن وليد اللحظة، بل أملته ظروف تاريخية تمثلت في كون بعض الأقاليم الإسبانية حافظت على استقلالها إلى حدود القرن السادس عشر. فكان من الطبيعي أن يرتبط الانتقال إلى الديمقراطية

[124] Valentyna Hodlewska, Beata Słobodzian, THE SPANISH MODEL OF STATE DECENTRALIZATION – PRINCIPLES OF FUNCTIONING OF SELF-LOCAL GOVERNMENT, vol. 84(4)/2024, p 153.
[125] Juan Maria, Spain as a Democatic state Governed by the Rule of Law and the Catalan Secessionsit Process, Hague Journal on the Rule of Law, Springer, avril 2024, p. 3.
[126] Ibid., p. 3.

بالحفاظ على هوية هذه الأقاليم، لذلك فإن المجموعات المستقلة التاريخية كان لديها دائما شعور بكونها ضحية حكم ملكي لا يعترف لها بخصوصياتها الثقافية واللغوية والتاريخية. ويمكن اعتبار التنظيم الإداري والسياسي الذي أسس له دستور 1978 محصلة توافق بين مطلب الاستقلال الذاتي والرغبة في الحفاظ على وحدة الدولة الإسبانية[127].

لقد كان الحكم الذاتي الإسباني استجابة لتاريخ إسبانيا المتنوع وللهويات والتطلعات الإقليمية القوية، كما هو الحال في مناطق مثل كاتالونيا وإقليم الباسك. وقد حاول دستور 1978 خلق توازن دقيق ومعقد بين المركز والأقاليم، فهو يعترف ويضمن حق المناطق والقوميات المكونة لإسبانيا بالحكم الذاتي، ويؤكد في الوقت ذاته، في المادة 2 من الدستور، على وحدة الأمة الإسبانية التي لا تنفصل. ومن ثم، فقد تم تحقيق توازن مثالي بين المركزية واللامركزية، ضمن نظام تُوزّعُ فيه الاختصاصات بين الحكومة المركزية وهيئات الحكم الذاتي[128] وخلال الفترة الممتدة من 1945 إلى 1974، كان قانون الحكم المحلي لعام 1945 يشكّل إطارًا تشريعيًا ينسجم منطقيًا مع مفهوم الدولة المركزية المهيمنة، ولذلك لم يكن من المستغرب أن يؤسّس هذا القانون لهيمنة الحكومة المركزية وخضوع الوحدات المحلية لها. وبعد وفاة الجنرال فرانثيسكو فرانكو، شرعت إسبانيا في بذل جهود للعودة إلى مسار التعددية والديمقراطية، وبدأت مناقشات واسعة بشأن إصلاح النظام السياسي للدولة؛ وقد اعتُبر أنّ صون المبادئ الديمقراطية يستلزم إعادة بناء المؤسسات العامة، مع تركيز أساسي على التعددية، واللامركزية، والحكم الذاتي الإقليمي[129].

لذا، أُخذت هذه المعطيات في الحسبان في مرحلة التحول الديمقراطي في إسبانيا خلال مرحلة إعداد نصّ دستور 1978، وذلك بالنظر إلى ضرورة استبدال نموذج الدولة الموحدة

---

[127]قطيفة القرقري، عبد الإلاه العبدي، الجهوية بإسبانيا: بين مسارها التاريخي ورهاناتها المستقبلية، مرجع سابق، ص 36.

[128] Valentyna Hodlewska, Beata Słobodzian, THE SPANISH MODEL OF STATE DECENTRALIZATION– PRINCIPLES OF FUNCTIONING OF SELF-LOCAL GOVERNMENT, Op. Cite., p 155..

[129] Ibid, p. 155.

المركزية بنظام يقوم على إدارة لامركزية. ومع اعتماد هذا الدستور، بدأت مرحلة جديدة في تطور الإدارة العمومية؛ إذ تمّ القيام بخيار واضح لصالح الإدارة اللامركزية. وقد حدّدت الحلول الدستورية الأصلية طبيعة الدولة الإسبانية بوصفها دولة موحّدة ذات طابع لامركزي قوي. ومن ناحية أخرى، أعادت السنوات الخمس والعشرون اللاحقة من التطور السياسي تشكيل البنية الترابية للدولة بشكل عميق.

وتجذر الإشارة، أن مرحلة ما قبل صياغة دستور 1978، عرفت نقاشًا سياسيًا حول شكل الحكم الذاتي الذي يمكن تطبيقه في إسبانيا؛ وقد كان هناك رأيان مختلفان، اليمين، ممثلا بحزب سواريس، الاتحاد الديمقراطي الوسطي، الذي فضّل منح الحكم الذاتي للمناطق التاريخية فقط، أي إقليم الباسك وكاتالونيا وغاليسيا، مقابل الحزب العمال الاشتراكي الإسباني الذي دعا إلى منح الحكم الذاتي لجميع المناطق بصلاحيات متساوية[130].

وبخصوص الهندسة الدستورية للحكم الذاتي الإسباني، فقد أكدت المادة 2 من دستور 1978، على الوحدة غير القابلة للمساس للأمّة الإسبانية، وعلى عمومية وعدم قابلية تجزئة الوطن المشترك لجميع الإسبان؛ كما اعترف الدستور بحقّ القوميات والأقاليم المكوِّنة للدولة في الحكم الذاتي ويضمنه، إضافةً إلى التضامن فيما بينها. كما نصّ الدستور أيضًا على حقّ الكيانات ذات الحكم الذاتي في اعتماد لغتها الرسمية الخاصة، وصياغة قوانينها التنظيمية (الأنظمة الأساسية) [131].

وهكذا، شكّل دستور 1978 محطة أساسية في الانتقال الديمقراطي، حيث أقر ملكية برلمانية ديمقراطية، وضمن حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وأنشأ نظام المجتمعات الذاتية لمنح الحكم الذاتي للمناطق، بما يعترف بالخصوصيات الثقافية والتاريخية. وقد نصّت **المادة**

[130]قطيفة القرقري، عبد الإلاه العبدي، الجهوية بإسبانيا: بين مسارها التاريخي ورهاناتها المستقبلية، مجلة الدراسات الإعلامية العدد الواحد والثلاثون، مرجع سابق، ص 36.

[131] Valentyna Hodlewska, Beata Słobodzian, THE SPANISH MODEL OF STATE DECENTRALIZATION – PRINCIPLES OF FUNCTIONING OF SELF-LOCAL GOVERNMENT, Op.cite,. p. 157.

3 من الدستور الإسباني على رسمية اللغات الإقليمية في المجموعات المستقلة بجانب كل من اللغة الإسبانية، حيث جاء في الفقرة الأولى ما يلي: " اللغة الإسبانية الرسمية للدولة هي القشتالية. (أي الإسبانية)، وعلى كل الإسبان معرفتها ولهم الحق في استعمالها"، في حين جاء في الفقرة الثانية: "تعتبر اللغات الإسبانية الأخرى لغات رسمية داخل مجتمعات الحكم الذاتي وفقاً لأنظمتها[132]. وعليه تستطيع اللغات الجهوية، وفق هذه الهندسة الدستورية، الحصول على وضعية اللغة الرسمية إلى جانب القشتالية في المجموعات المستقلة. كما هو الحال في بلاد الباسك حيث أن القانون الصادر في 24 نونبر 1982 يحدد الإطار القانوني لهذا التمفصل اللغوي.

وفي إقليم كتالونيا المتمتع بالحكم الذاتي ينص النظام الأساسي في المادة 6 على لغة ثانية رسمية هي الكتلانية إلى جانب القشتالية[133]. وهو ما يبين، هيكلية الحكم الذاتي الذي استهدف الاعتراف بالهوية الثقافية والتاريخية الفريدة لمناطقها المتنوعة. وقد أتاح الدستور الإسباني أيضًا الاعتراف بموجب الأنظمة الأساسية لمجتمعات الحكم الذاتي بأعلام ورايات تلك المجتمعات المتمتعة بالحكم الذاتي، ومنحها إمكانية رفع الأعلام والرايات إلى جانب علم إسبانيا فوق البنايات العمومية وفي المناسبات الرسمية. (المادة 4 من دستور 1978). وبالتالي، فقد مكّن المجموعات المستقلة من القدرة على اعتماد أعلام وشعارات مميّزة لمجتمعاتها ذات الحكم الذاتي.

وعلى عكس الدول الأعضاء في الدولة الفيدرالية، التي تعتمد دساتيرها الخاصة، فالمجتمعات المستقلة في اسبانيا لا تمتلك دساتيرها الخاصة؛ بل تُنظم سلطاتها من خلال

[132]محمد اليوسفي، دور الحكم الذاتي في تدبير التنوع اللغوي والثقافي (إسبانيا-إيطاليا، مشروع الحكم الذاتي المغربي)، مرجع سابق، 201.

القوانين الأساسية (Leyes Orgánicas) ضمن الإطار الدستوري الإسباني، وبإشراف من الدولة المركزية[134].

ثانيا: النظام السياسي الإسباني وآليات التأقلم مع النزعات الانفصالية

تأخذ اسبانيا بنظام سياسي مختلط، يجمع بين نظام الدولة الموحدة ونظام الدولة الفيدرالية. وقد مكن اعتماد اسبانيا على نظامها الفريد، من استيعاب تناقضاتها السياسية والقومية وتسلق سلم التنمية، حيث تتمركز اقتصاديا في المرتبة الرابعة عشرة عالميا، ووصل ناتجها المحلي الإجمالي برسم سنة 2020 حوالي 1.31 ترليون دولار[135]. ومع ذلك، تعرف اسبانيا بعض الصعوبات والتحديات ذات الطبيعة السياسية والمتمثلة أساسا في دعوات الانفصال التي أطلقتها بعض الأقاليم، كان آخرها تصويت البرلمان الكتالوني المحلي سنة 2017، الأمر الذي واجهته الحكومة المركزية بتفعيل المادة 155 من الدستور لوقف مسطرة الانفصال وإقالة الحكومة المحلية والعمل على خلق الظروف الملائمة لضمان استمرارية النموذج الاسباني المتفرد[136].

ومن أبرز التحديات الرئيسية التي تواجه الدولة الوطنية في إسبانيا هي مشكلة الاندماج الوطني وانصهار الولاءات الفرعية، ففي الوقت الذي تسعى فيه الأمم للتكتل والتوحد والتحالف لمواجهة التحديات والتهديدات بقوة أكبر، تعرف معظم النظم الحكم الذاتي ضعفا شديدا في وظيفة الاندماج الوطني بسبب سيطرة الولاءات العرقية، وتحول بعض مناطق الحكم الذاتي في العديد من النظم إلى مراكز عمل الحركات الإنفصالية. وهو ما أدّى إلى إعلان

---

[134] Juan María Bilbao, Spain as a Democratic State Governed by the Rule of Law and the Catalan Secessionist , Hague Journal on the Rule of Law (2024), p. 9.

[135] العثماني العاقل، إشكالية الإلتقائية بين البرامج الوطنية وبرامج الجماعات الترابية-دراسة مقارنة، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة عبد المالك السعدي، 2020-2021، ص 185.

[136] نفس المرجع، ص 187.

الاستفتاء في كتالونيا في 1 أكتوبر 2017 وإعلان برلمان كتالونيا عن "جمهورية كتالونيا" في نفس الشهر وهو ما ساهم في اعاقة الديمقراطية في اسبانيا عوض ترسيخها وترقيتها[137].

إن مدى شرعية وقانونية الاستفتاء تحدد طبيعة رد الفعل عليه من جانب الدولة الأم؛ فإذا كانت استفتاءات الانفصال منصوص عليها في الدستور ويحددها القانون، تصبح الحكومة المركزية ملزمة بتقبل الأمر الواقع أو التعامل معه بشكل سياسي، كما حدث في حالة إسكتلندا، أما إذا كانت الدساتير لا تُقر بشرعية استفتاءات الانفصال فيكون من حق الحكومة استخدام أدواتها لحماية وحدة وتماسك الدولة، وهو ما حدث في إقليم كتالونيا؛ حيث أن استفتاءات الانفصال غير منصوص عليها في الدستور الإسباني، ويُؤخذ رأي المواطنين في ذلك ولكن على المستوى الوطني أي في كل إسبانيا، وهو ما ساعد الحكومة الإسبانية على وأد خطط الانفصال الكتالوني، بل وحظي تدخل الحكومة المركزية بتأييد داخل إسبانيا وخارجها مع التنويه بضرورة اعتماد الحوار كآلية للتفاوض من أجل الحفاظ على أمن وسلامة المواطنين[138].

إن قوة النزعات القومية الداعية إلى إقامة دولها الخاصة، إلى جانب جملة من الحجج الأخرى، دفعت اسبانيا نحو مراجعة عميقة للنماذج التقليدية لتنظيم السلطة ترابيًا، وذلك من خلال تبنّي صيغ مختلفة من اللامركزية"[139]. فبعد انتقال إسبانيا إلى الديمقراطية سنة 1978، ظهرت بقوة الحركات القومية (الانفصالية أو ذات النزعة الاستقلالية) في بعض الأقاليم، خاصةً:

-كتالونيا

[137]محمد اليوسفي، دور الحكم الذاتي في تدبير التنوع اللغوي والثقافي (إسبانيا-إيطاليا، مشروع الحكم الذاتي المغربي، مرجع سابق، ص 208.

[138] محمد اليوسفي، الجهوية الموسعة والحكم الذاتي بدول البحث الأبيض المتوسط دراسة مقارنة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، مرجع سابق،، ص 280.

[139] Juan María Bilbao, Spain as a Democratic State Governed by the Rule of Law and the Catalan Secessionist , Hague Journal on the Rule of Law (2024), p. 8.

-الباسك

-غاليسيا (بدرجة أقل)

وقد طالبت هذه الحركات إما بزيادة واسعة في الحكم الذاتي، أو بامتلاك دولة خاصة مستقلة عن الدولة الإسبانية. وقد أثارت قوة هذه القوميات، ومبرراتها التاريخية واللغوية والثقافية، ضغطًا سياسيًا ودستوريًا على الدولة الإسبانية، مما دفعها إلى:

1. إعادة التفكير في النموذج التقليدي للدولة المركزية.
2. الانتقال إلى نموذج جديد قائم على اللامركزية.
3. إعطاء صلاحيات واسعة جدًا للأقاليم من خلال ما يسمى دولة المجموعات المستقلة.
4. تعديل العلاقة بين المركز والأقاليم باستمرار، لأن مطالب هذه الحركات تتطور وتتغير.

وبمعنى آخر، فالنزعات القومية في الأقاليم الإسبانية هي التي دفعت الدولة إلى مراجعة شكلها الترابي بالكامل، والانتقال من دولة موحدة مركزية إلى دولة شبه فدرالية في الممارسة، رغم أنها ليست فدرالية دستوريًا[140]. وبالتالي، فالاعتراف بمستوى عالي من الحكم الذاتي للمجموعات المستقلة في إسبانيا، لم يكن مجرد اختيار سياسي اعتباطي، بل جاء استجابة لسلسلة من المطالب والصراعات التاريخية التي تهدف إلى الحفاظ على وحدة أمة تتسم بتنوع وتعددية بنيوية، وتعزيزها، وتحييد النزعات الانفصالية ذات الطابع المركزي-الطارد"[141].

لذلك، فإسبانيا، أعطت للمجموعات المستقلة حكمًا ذاتيًا، ويشكل نظامها السياسي صيغة توفيقية تقع في منتصف الطريق بين الدولة الموحدة والدولة الفيدرالية، وترتكز على تأكيد مفهوم «الأمة»؛ أي الأمة الإسبانية بوصفها صاحبة السيادة الأصلية. وعلى الاعتراف بوجود «قوميّات ومناطق» لها حق معترف به في الحكم الذاتي. والهدف من هذه الصيغة

[140] Juan María Bilbao, Spain as a Democratic State Governed by the Rule of Law and the Catalan Secessionist. Op.cite. p. 8.

[141] Juan María Bilbao, Spain as a Democratic State Governed by the Rule of Law and the Catalan Secessionist. Op.cite.., p. 9.

السياسية التوفيقية، هي جعل الاستقلالية السياسية للمجتمعات المستقلة متوافقة مع مبدأ وحدة الدولة المحدد في الدستور الإسباني؛ الذي يُعبِّر عن السلطة التأسيسية المخوَّلة للشعب الإسباني[142].

ومن نافلة القول، أن مجتمعات الحكم الذاتي في إسبانيا، تخضع للمراقبة عن طريق:

أ. المحكمة الدستورية التي تراقب دستورية المقتضيات التي يتم إنزالها بمرتبة قانون.

ب. عن طريق الحكومة بعد قرار مسبق لمجلس الدولة بخصوص مراقبتها لمزاولة المهام المفوضة التي تشير إليها الفقرة 2 من المادة 150 من الدستور الإسباني.

وقد حددت المادة 161 من الدستور الإسباني لسنة 1978، اختصاصات المحكمة الدستورية الإسبانية: إذ تتمتع وفق هذه المادة، بسلطة قضائية تشمل التراب الإسباني برمته، ولها صلاحية النظر في عدم دستورية القوانين، والتظلمات الناتجة عن خرق للحقوق والحريات. والنظر في النزاعات حول الصلاحيات بين الدولة ومجتمعات الحكم الذاتي. وأعطت نفس المادة، للحكومة الحق في أن تطعن أمام المحكمة الدستورية في المقتضيات والقرارات التي تتخذها أجهزة مجتمعات الحكم الذاتي، وهو الطعن الذي ينجم عنه تعليق هذه المقتضيات أو القرار المطعون فيه.

ج. القضاء الإداري الذي يراقب إدارة مجتمع الحكم الذاتي وقواعدها القانونية. د. محكمة الحسابات التي تراقب الاقتصاد والضرائب.

د. محكمة الحسابات التي تراقب الاقتصاد والضرائب[143].

بالإضافة إلى هذه الآليات الدستورية التي تراقب وتضبط علاقة الدولة المركزية بمجموعات الحكم الذاتي، جسدت المادة 155 من الدستور الإسباني، أحد أبرز الضمانات التي تمنح

[142] Ibid., p 2.

[143] أنظر المادة 153 من دستور 1978 الإسباني.

للحكومة القدرة على إلزام مجتمعات الحكم الذاتي على احترام الدستور ووحدة الأمة الإسبانية وكبح جماح الانفصال عن الدولة، إذ، تنص هذه المادة على أن "مجتمع الحكم الذاتي، إذا لم يمتثل بالواجبات التي يلزمها به الدستور أو تلزمه إياها قوانين أخرى، أو في حالة ما إذا قام بتصرف يضر بشكل خطير المصلحة العامة لإسبانيا، يحق للحكومة بعد توجيه إشعار مسبق لرئيس مجتمع الحكم الذاتي، وبمصادقة الأغلبية المطلقة لمجلس الشيوخ إذا لم يؤخذ بعين الاعتبار الإشعار المذكور، أن تتخذ الإجراءات الضرورية لإلزام مجتمع الحكم الذاتي بالقيام الإجباري بالواجبات المذكورة أو بحماية المصلحة العامة التي ورد ذكرها[144].

نتيجة لذلك، تمنح هذه المادة للحكومة القدرة القانونية على إيقاف مسطرة الانفصال، وتقييد حرية سلطات الوحدات المحلية المتمتعة بالحكم الذاتي في الاستقلال عن الأمة الإسبانية، وأخيرًا، فهذه المادة تُشكِّل آلية قانونية دستورية مهمة في ضمان استمرارية النظام السياسية الاسباني المتفرد، وفي احتواء الأزمات السياسية التي تهدد استقرار الدولة ومسار التعددية والاختلاف التي تطبع الأمة الإسبانية.

خاتمة:

جسد الحكم الذاتي الإسباني استجابة لتاريخ إسبانيا المتنوع وللهويات والتطلعات الإقليمية للاستقلال عن الدولة الإسبانية. وقد حاول دستور 1978، بعد التحول الديمقراطي الذي حدث بعد وفاة فرانكو، خلق توازن فعّال بين المركز والأقاليم، وضمان حق المناطق والقوميات المكونة لإسبانيا بالحكم الذاتي في إطار الأمة الإسبانية. وقد جسّد هذا الدستور أحد أبرز الآليات القانونية التي تضمن التعايش بين الوحدات والهيئات المتمتعة بالحكم الذاتي والسلطة المركزية. إذ منح للحكومة القدرة على إيقاف مسطرة الانفصال، وأعطى للمحكمة الدستورية إمكانية النظر في قوانين المجموعات المستقلة، ومراقبة مدى مطابقتها للدستور.

وعلى الرغم من اختلاف الظروف السياسية التي أدّت لنجاح النموذج الإسباني في الحكم الذاتي، حيث يساهم الإتحاد الأوروبي من جهة، في كبح جماح الانفصال، ويدعم قرارات

[144]أنظر المادة 155 من الدستور الإسباني لسنة 1978.

الحكومة المركزية في بسط السيادة في إسبانيا، وتسعى الحكومة الإسبانية من جهة ثانية، إلى احتواء النزعات الانفصالية عبر منحها مزيدًا من الحكم الذاتي ودعم مسارها التنموي واستقلاليتها في تدبير شؤونها المحلية. فالمشروع المغربي للحكم الذاتي، يمكن أن ينهل من هذه التجربة لخلق آليات دستورية وسياسية، قادرة على خلق توازن بين نظام الحكم الذاتي ومتطلبات ورهانات الوحدة وسيادة الدولة. رغم اختلاف الظروف الجيوسياسية، وتدخل بعد الأطراف الخارجية لعرقلة المسار التفاوضي السلمي، واستثمارها في استمرار الصراع، وتداعياته السلبية على الاتحاد المغاربي.

بالإضافة إلى ذلك، فنجاح المبادرة المغربية للحكم الذاتي في المسار الأممي، وتنامي الدعم الدولي لهذه المبادرة الواقعية، ينبغي أن تتلازم مع وضع الآليات القانونية لتنفيذه، بشكل ينسجم مع الطابع السوسيولوجي والثقافي القبلي المميز لمواطني الصحراء المغربية، وتأهيل الثقافة السياسية المحلية، لتنسجم مع النموذج المعياري للحكم الذاتي.

وأخيرًا، فالتجربة الإسبانية في الحكم الذاتي تُشكل إطاراً معياريًا مفيدًا للمغرب، في سيرورة تنفيذ مشروع الحكم الذاتي في أقاليمه الجنوبية: فهذا النموذج يمكن أن يكون عاملًا محفزًا للتنمية والاستثمار المحلي، إذا تم تدعيمه بمؤسسات قوية وآليات قانونية ورقابية واضحة، كما لاحظنا في إسبانيا. ونستنتج من هذا التقييم، أن مشروع الحكم الذاتي ليس صيغة جامدة، بل سيرورة متطورة تتكيف باستمرار مع المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتتطلب تشخيصًا وتفاعلًا مستمرًا وإرادة سياسية للتوفيق بين متطلبات الوحدة ومقتضيات التنوع والتعدد. وأخيرًا، تُشكل تنمية الصحراء المغربية، غاية الحكم الذاتي، كمشروع ديمقراطي، يستهدف منح سكان الأقاليم الجنوبية القدرة الفعلية لحكم نفسهم بنفسهم تحت ظل السيادة المغربية. وبالتالي، فالحكم الذاتي ليس غاية في حد ذاته، بل إنه وسيلة للتنمية المحلية. بالإضافة إلى كونه مدخلًا جوهريًا، لحل أزمة سياسية تُعرقل مسار بناء الاتحاد المغاربي، الذي يُشكل إطاراً استراتيجيا لتنمية وتطور البلدان المغاربية. فالقوة تُبنى بالوحدة والتكتل، لا بالانفصال والتفكك.

قائمة المراجع الأساسية:

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

روبرت بوتنام، كيف تنجح الديمقراطية، ترجمة ايناس عفت، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 1995

صلاح بشري، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2014،

المجلات:

محمد اليوسفي، دور الحكم الذاتي في تدبير التنوع اللغوي والثقافي (إسبانيا–إيطاليا، مشروع الحكم الذاتي المغربي)، مجلة القانون الدستوري والعلوم الإدارية : العدد الأول تشرين الأول – أكتوبر (2018)

قطيفة القرقري، عبد الإلاه العبدي، الجهوية بإسبانيا: بين مسارها التاريخي ورهاناتها المستقبلية، مجلة الدراسات الإعلامية العدد الواحد والثلاثون، المجلد السابع، شهر ماي، 2025،

الأطاريح:

العثماني العاقل، إشكالية الإلتقائية بين البرامج الوطنية وبرامج الجماعات الترابية–دراسة مقارنة، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة عبد المالك السعدي، 2020–2021.

محمد اليوسفي، الجهوية الموسعة والحكم الذاتي بدول البحر الأبيض المتوسط، دراسة مقارنة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة محمد الأول وجدة، 2022–2022،

النصوص الدستورية والقانونية:

الدستور الإسباني الصادر سنة 1978.

المراجع باللغة الأجنبية:

Articles :

Curto-Rodríguez, Ricardo, Rafael Marcos-Sánchez, and Daniel Ferrández. 2024. Open Government in Spain: An Introspective Analysis. Administrative Sciences.

Samuel J. Spector*Negotiating Free Association between Western Sahara and Morocco: A Comparative Legal Analysis of Formulas for Self-Determinationm, *International Negotiation 16 (2011)*
Valentyna Hodlewska, Beata Słobodzian, THE SPANISH MODEL OF STATE DECENTRALIZATION – PRINCIPLES OF FUNCTIONING OF SELF-LOCAL GOVERNMENT, vol. 84(4)/2024
Juan Maria, Spain as a Democatic state Governed by the Rule of Law and the Catalan Secessionsit Process, Hague Journal on the Rule of Law, Springer, avril 2024.